# الرؤية السودانية لرفع العقوبات الدولية

سحر عبدالله حماد بشير

## المستخلص

تناولت الورقة الرؤية السودانية لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي منذ عام 1996م إثر المحاولة الفاشلة لإغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في بأديس بابا في عام 1995م تهدف الورقة التعرف على التغييرات الجذرية التي حدثت بعد قيام ثورة ديسمبر المجيدة ، كذلك إلقاء الضوء على الشعب السوداني الذي ناضل في سبيل حرية وسلام وعدالة، تنبع أهمية الدراسة من أهمية السودان بالنسبة للدول الإقليمية والعالمية بعد سقوط النظام البائد في 11/إبريل /2019م ، تُناقش المشكلة جذور الأزمة السودانية من بداية عام 1956م وحتى الآن ، وقد أثارت المشكلة تساؤلات عديدة : إلى أي مدى إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم ؟ ماهو سبب نجاح الثورة السودانية ؟ تُعالج المشكلة في عدة إجابات ظنية إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم ورغبته نحو التغيير من خلال إقامة المظاهرات والمسيرات السلمية، سبب نجاح الثورة السودانية غياب العدالة ولم تستطيع الحكومات المتعاقبة معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مما أدى إلى كثرة الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً، أُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الخلفيية التاريخية لمراحل تطور الأزمات السودانية ، كما أُستخدم المنهج الوصفي لتقديم وصف تفصيلي لمدى المحاولات التي تقوم الحكومة السودانية الإنتقالية لإخراج البلاد من الأزمات الطاحنة ، أما المنهج القانوني أُستخدم لدراسة مدى قانونية العقوبات الدولية كذلك أُستخدم المنهج الإستشرافي لدراسة مدى الرؤية التي تقوم بها الحكومة السودانية لرفع العقوبات الدولية وتوصلت الباحثة لنتائج أهمها لقد إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم ورغبته نحو التغيير من خلال إقامة المظاهرات والمسيرات السلمية ، غياب العدالة وفشل الحكومات المتعاقبة في معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى كثرة الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً أدت إلى نجاح الثورة السودانية ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الباحثة يجب على الشعب السوداني توحيد كلمته وجبهته الداخلية للحفاظ على ثورته، على الحكومة الإنتقالية بسط العدالة ومعالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من الجذور فذلك يساعد على حل الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً.

**الكلمات المفتاحية:** العقوبات الدولية، ثورة ديسمبر ، الرؤية السودانية

## مقدمة

رغم البطش والتنكيل الذي كان يقوم به النظام البائد والإعتقلات التي تمارس ضد الشعب السوداني إلا أن إرادته أقوى خاصة في البحث عن الحرية والعدالة كذلك السلام في يوم 18 / ديسمبر/2019م الذي أذهل العالم بمدى سلميتهم وهم يطالبون بحقوقهم المشروعة فأصبح الشعب يوصف معلم الشعوب وملهمهم لينيل الحرية والكرامة فما زالت الحكومة السودانية الإنتقالية تحاول وضع الحلول المناسبة وإستيعاب الأزمات الوطنية من الجذور ووضع رؤية وهي ما تسمى بالخطة الإسعافية من الناحية الإقتصادية ومحاولة رؤية لوضع عملية السلام في الأولوية ودعوة كافة الحركات المسلحة للإنخراط في عملية السلام والمساهمة في العملية السلمية بحسب رؤية الحكومة الإنتفالية أما السياسية الخارجية للحكومة الإنتقالية توطيد العلاقات مع كافة دول العالم دون اللجوء للمحاور وبما يخدم مصلحة الوطن كذلك يرفض الشعب التدخل في شؤونه الداخلية فأثبت ذلك عندما حاولت دول المحاور الثلاث الإمارات ومصر كذلك المملكة العربية السعودية بإستخدام سياسة العصا والجزر أو ما يسمى بالترغيب والترهيب ولكن إرادة الشعب السوداني أقوى من هذه السياسات جميعاً وله العديد من التضحيات وتقديم كل غالي ونفيس وهذه الثورة لم تكن بمحض صدفة وإنما هناك العديد من دماء الشهداء لهم الرحمة والمغفرة بإذن الله تعالي .

### أهمية الورقة

تنبع أهمية الورقة من أهمية التغييرات التي حدثت في السودان بعد قيام ثورة ديسمبر المجيدة التي أحدثت تغييراً في كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومدى إتساع الوطن فأصبح شامل واسع يشمل الجميع صحيح بأن النظام البائد ترك ورث وهو تدمير الوطن تدميراً منهجياً فالعمل يحتاج إلى صبر وعمل حتى يستطيع أن ينهض الوطن عن طريق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة ومدى المحاولات التي تقوم بها

حكومة الفترة الإنتقالية لإخراج البلاد من الأزمات الطاحنة والمستمرة منذ عام 1956م وحتى الآن كذلك توطيد العلاقات مع كافة دول العالم دون الرجوع لسياسة المحاور وبما يتناسب مع سيادة الوطن ومصلحته بحسب الوثيقة الدستورية التي وقعت في يوم 17/ أغسطس /2019م وحضور كافة الشخصيات الإقليمية والدولية والتي وقعت بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري لتنفيذ المرحلة الإنتقالية

**أهداف الورقة**

تهدف الورقة إلى

1- التعرف على التغييرات الجذرية التي حدثت بعد قيام ثورة ديسمبر المجيدة
2- إلقاء الضوء على الشعب في بطولته وشجاعته وسعيه نحو التغيير
3- السعي لمعرفة مدى المحاولات التي تقوم بها الحكومة الإنتقالية لوضع رؤية مستقبلية لرفع العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي
4- إلقاء الضوء على الجانب السوداني عبر دبلوماسيته الدخول في محادثات مع المجتمع الدولي للخروج من الأزمات المحيطة به

**مشكلة الدراسة**

مازال الوطن يعني من أزمات طاحنة خارجياً وداخلياً لقد دمر تدميراً منهجياً منذ ثلاثين عاماً ومازال أمام الحكومة الإنتقالية وضع رؤية واضحة ومسعفة لإخراج البلاد من الأزمات المحطية به منذ عام 1956م تتعلق الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهي تتعلق بالخطة الإقتصادية وإعطاء السلام كأولوية خلال ستة أشهر الأولى لحث كافة الحركات المسلحة الإنخراط في عملية السلم الوطني فالوطن شامل للجميع ولا يقصي أحد على الحكومة الإنتقالية وضع برنامجها للفترة الإنتقالية وتوفير المعلومات للشعب السوداني بشفافية وتطبيق مبدأ الحوكومة الرشيدة وسيادة القانون وإستقلاله بعيداً عن السلطتين التشريعية والتنفذية وضع سياسات خارجية للتعامل بها مع الدول الإقليمية والدولية وإحترام السيادة الوطنية ومصلحته بعيداً عن سياسة المحاور بعيداً عن الإملاءات الخارجية ، ولذلك تقوم الحكومة بوضع رؤية مستقبلية لإخراج البلاد من الإزمات الطاحنة ورفع العقوبات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي

وقد أثارت هذه المشكلة **تساؤلات عديدة :**

1- إلى أي مدى إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم ؟
2- ماهو سبب نجاح الثورة السودانية ؟
3- ماهي الآليات التي وضعتها الحكومة الإنتقالية لرفع العقوبات الدولية على السودان؟
4- كيف إستطاعت الحكومة الإنتقالية تحقيق رؤيتها لرفع العقوبات الدولية ؟

**فرضية الدراسة**

1- إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم من خلال المظاهرات والمسيرات السلمية
2- سبب نجاح الثورة السودانية غياب العدالة ولم تسطيع الحكومات المتعاقبة معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مما أدى إلى كثرة الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً
3- إستطاعت الحكومة الإنتقالية وضع آليات لرفع العقوبات الدولية على السودان وهي تحقيق سيادة القانون والحوكمة الرشيدة وبسط الديمقراطية في أنحاء البلاد والعمل على إحلال السلام الدائم وإحترام حقوق الإنسان كذلك حرية التعبير
4- لقد إستطاعت الحكومة الإنتقالية تحقيق رؤيتها لرفع العقوبات الدولية عبر الآليات والبرامج وكذلك المشروعات

**منهج الدراسة**

أُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الخلفيية التاريخية لمراحل تطور الأزمات السودانية ، كما أُستخدم المنهج الوصفي لتقديم وصف تفصيلي لمدى المحاولات التي تقوم الحكومة السودانية الإنتقالية لإخراج البلاد من الأزمات الطاحنة ، أما المنهج القانوني أُستخدم لدراسة مدى قانونية العقوبات الدولية كذلك أُستخدم المنهج الإستشرافي لدراسة مدى الرؤية

المستقبلية التي تقوم بها الحكومة السودانية لرفع العقوبات الدولية

**هيكل الدراسة**

قسمت الدراسة إلى محورين : المحور الأول يتحدث عن العقوبات الدولية والمحور الثاني يتحدث عن الرؤية السودانية لرفع العقوبات الدولية

**المحور الأول العقوبات الدولية**

**أولاً تعريف ومفهوم العقوبات الدولية**

1- فضل البعض التركيز على الأطراف التي تدخل في علاقة العقوبات كالدكتور محمد الحسن حسني الذي عرف العقوبات الإقتصادية " بالإجراءات التي تعتمد على الأدوات الإقتصادية تأخذ بها الحكومات بشكل منفرد أو ثنائي أو جماعي أو من خلال إحدى المنظمات الإقليمية والدولية ضد دولة أو مجموعة من الدول ذات السيادة بسبب إنتهاك القانون الدولي أو معاهدة دولية وذلك في محاولة لإجبار هذه الدولة على العودة والإلتزام بالإنماط المقبولة من السلوك الدولي" .

2- أما البعض الآخر كالدكتورة منى الطاني فقد ركزت على شكل العقوبات في تعريفها الذي بهذا الشكل" منع أو إعاقة الحركة الدولية الإنتقال السلع والخدمات ورؤس الأموال بضمنها التكنولوجيا إلى الدولة المطوقة هناك تميز بالعقوبات الإقتصادية بأنها العلاقة ذات الإتجاه الواحد التي تحتوي طرفين أحدهما فارض هذه العقوبات ويعرف الطرف المستهدف والآخر يخضع لها ويعرف الطرف الهدف من خلال المؤسسات الدولية عن طريق العمل الجماعي كمجلس الأمن أو عن طريق العمل الثنائي أو عن طريق العمل الفردي كما إستخدمت الولايات المتحدة عقوبات إضافية ضد إيران فتعتبر الولايات المتحدة الطرف المستهدف أما إيران فتعتبر الطرف الهدف معتبرين الطرف الهدف وهو إيران مهدد للسلم والأمن الدوليين وإجراءات مختلفة يتخذها الطرف الفارض لحث الطرف الطرف على الإلتزام بخط سلوك مقبول لديه" .([1])

**ثانياً مراحل تطور العقوبات الدولية**

1- في الهند يشهد التاريخ الهندي القديم أن الدويلات الهندية أقامت نظماً قانونية دولية في السلم والحرب وقد وجدت في الهند القديمة مدونات للقانون تتعلق بالإلتزامات نحو الدول الأخرى مثل قانون مانو ( 200 ق م)

2- في الصين القديمة فقد عرفت نظم التحالفات القديمة بين الإمارات الصينية كما عرفت حرب الجزاء التي تشن لإستخلاص حق عجزت الوسائل السلمية عن إستخلاصه أو تشن على من يقوم بإنتهاك إلتزاماته الدولية .

3- في الحضارة الإغريقية أمكن اللجوء إلى التحكيم مثلما جاء في المعاهدة الصلح بين إسبارطة وأرجوس المبرمة سنة (470 ق م ) وقد إحتلت العقوبات الإلهية مركزاً مهماً في قلوب اليونانين وكانت تجتمع الدول اليونانية في حلف دلفي Delphi وهو مؤتمر دولي يوقع عقوبات ذات طابع أدبي وديني وأهمها العدالة والإنصاف وردع المعتدي الذي إعتبرته التقاليد اليونانية والكنسية في العصور الوسطى معتدياً على الله أصبحت جريمته ضد المجتمع هي جريمة في حق الله ومحاربته جهاد مقدس سواء كان المعتدي فرد أو جماعة أو دولة.

4- عرفت الحضارة البزينطية عقوبات أبرزها الحرب المقدسة ( حرب الجزاء ) والجزاءات الدينية الناجمة عن الخوف الإله وبعض العقوبات المعنوية مثل اللوم ، في مرحلة القانون التقليدي والذي نشأ وتطور في إطار زمني يمتد من معاهدة وستفاليا 1648م حتى الحرب العالمية الأولى فمنذ نشأت الأسرة الأوروبية في وستفاليا شهد المجتمع الدولي عدة تطورات كان لها الأثر الأبلغ في تطور نظام العقوبات وأبرز هذه التطورات الحروب المستمرة وإقامة توازن القوى والثورة الفرنسية وتطوير مفاهيم الديمقراطية والثورة التكنولوجية والصناعية وظهور النزاعات الدينية والقومية

([1]) مروة عثمان محمد ، رسالة ماجستير غير منشور في الدرسات الإستراتجية العقوبات الإقتصادية كآدة للسياسية الخارجية الأمريكية ، السودان / الخرطوم ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية العلوم والدرسات الإستراتجية ، يوليو 2007م ، ص5- 6

والإتجاه إلى ضبط الصراع الحربين جهة إنسانية والكشوف الجغرافية[2]

**ثالثاً أنواع وأشكال العقوبات الدولية**

**أنواع العقوبات الدولية**

**هناك أنواع للعقوبات هي التجارية والإستثمارية إضافة للمالية كذلك الذكية**

1- العقوبات التجارية والإستثمارية يقصد بها وقف الإستثمارات مع الطرف الهدف إضافة إلى وقف التجارة معها أيضاً وهذا النوع من العقوبات يؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية والإلتفاف حول العلم الوطني

2- العقوبات المالية تستهدف أساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا وتجميد الودائع الحكومة وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المعاقبة للعقوبات الإقتصادية

3- العقوبات الذكية تستهدف العقوبات الذكية قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي ولذلك لاتصتدم العقوبات الذكية في المرحلة الأولى بجماهر البلد ويمكن أن تضمن العقوبات الذكية وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى البلد التي فرضت عليها العقوبات بحجة أنها ستستخدم لأغراض عسكرية أو نووية على مثال الحظر الذي فرضه الدول الغربية على دول الكتل الشرقية إبان الحرب الباردة مراراً بحظر هبوط الطائرات المدنية التابعة لتلك الدول المستهدفة في مطارات الدول الهدف والتضيق على خطوط ملاحتها البحرية لمحاولة الضغط على الدولة الهدف وتضييق الخناق عليها من جميع الجهات البرية والبحرية والجوية بالإضافة إلى منع المساعدات المالية والعسكرية للدولة الهدف وقد يكون بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين وتستهدف العقوبات الذكية النخبة من خلال تجميد الأرصدة في البنوك الدول الغربية وإغلاق المؤسسات التابعة لهم بالإضافة منعهم من السفر ومن هنا فإن العقوبات الذكية لا تمس الجماهير البلد المعاقب بل تمس النخب الحاكمة لمحاولة الضغط على نظامها السياسي من خلال المؤسسات والشركات التابعة للنخب وتجميد ممتلكاتهم الموجودة في الدول المستهدفة أسباب العقوبات الإقتصادية لم يكن للمجتمع الدولي في يوم من أيامه مجتمعا منظما بل وهو فوضوي بطبيعته وهذه الحالة تنعكس وبإستمرار على أشخاصه وبالتالي على علاقتهم المتبادلة[3] )

**المحور الثاني**

**الرؤية السودانية لرفع العقوبات الدولية**

**أولاً قرارات مجلس الأمن ضد السودان :**

في 25يونيو 1995م تعرض الرئيس المصري حسني مبارك لمحاولة اغتيال أثناء زيارته لأديس بابا بأثيوبيا ، وقد إتهمت مصر وأثيوبيا السودان بإشتراكها في تلك المؤامرة وطلبت منظمة الوحدة الأفريقية من السودان تسليم المشتبه فيهم إلى أثيوبيا لمحاكمتهم[4] ، غير أن الحكومة السودانية لم تتمثل لهذا الطلب ومن ثم أصدر مجلس الأمن في جلسته 3627 المنعقد في 21 يناير 1996م قراره رقم 1044 يدين فيه محاولة اغتيال ويشجب الإنتهاك الصارخ لسيادة أثيوبيا والمنطقة بأسرها ، ويطلب من الحكومة السودانية الإمتثال لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تسليم المشتبه فيهم المختبئين في السودان إلى أثيوبيا والكف عن المساعدة ودعم الأنشطة الإرهابية وتوفير الملجاء والملاذ للعناصر الإرهابية ، كما طلب من الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية بالتماس تعاون حكومة السودان في تنفيذ هذا القرار ويقدم تقريراً إلى المجلس في غضون 60 يوماً.

نظراً لعدم إمتثال حكومة السودان لهذه الطلبات أصدر مجلس الأمن في 26إبريل 1996م القرار رقم 1054 مقرارا فيه أن عدم إمتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في القرار 1044 يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[5] ، ومن ثم تصرف بموجب

(2) د: عبد الحسين شعبان القرار وفتيل الحرب 202 ، 3:7 مساءاً www.mokarabet.com

(3 ) مروة عثمان محمد ، مرجع سابق ، ص10- 11

(4)علاء الدين راشد الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص صكوك العالمية لمكافحة الإرهاب دار النهضة العربية 2005 ص19 - 22

(5)علاء الدين راشد، مرجع سابق ، ص22

الفصل السابع من الميثاق وقضى بعقوبات دبلوماسية ضد حكومة السودان ، أضيف إليها حظرا على الطائرات السودانية بالقرار 1070 في 16 أغسطس 1996م عندما استمر تجاهل الحكومة السودانية للقرارين السابقين وفي 28 سبتمبر 2001 م.

**ثانياً الرؤية السودانية لرفع العقوبات الدولية**

قال رئيس الوزراء أنه أجرى محادثات مفيدة مع المسؤولين الأمريكيين أثناء وجوده في الأمم المتحدة معرباً عن أمله في أن تتوصل الخرطوم قريباً جداً إلى إتفاق لرفع البلاد من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب وتولى الخبير الإقتصادي عبدالله حمدوك رئاسة الحكومة الإنتقالية متعهداً تحقيق الإستقرار في السودان وإصلاح الإقتصاد الذي تضرر بسبب سنوات من العقوبات الأمريكية وسوء الإدارة خلال حكم الرئيس السابق الذي دام 30 عاماً إلا أن السودان غير قادرة حتى الآن على الإستفادة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظراً لإدراج البلاد على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب([6] ) وقال حمدوك للصحفيين عقب فعالية رفيعة المستوى لحشد الدعم لبلاده خلال التجمع السنوي لزعماء العالم أتاح لنا المجيئ إلى الجمعية العامة لأمم المتحدة فرصة هائلة للقاء قادة كثيرين في الإدارة الأمريكية وأضاف" أجرينا نقاشاً مفيداً للغاية بشأن قضية الإدراج كدولة راعية للإرهاب نأمل أن تتمكن قريباً جداً من إبرام إتفاق يسمح برفع السودان من القائمة وعبر الإمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش خلال فعالية التي نظمت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة عن دعمه لجهود حمدوك ودعا غوتيريش إلى الإلغاء الفوري لتصنيف السودان دولة راعية للإرهاب ورفع كل العقوبات الإقتصادية وحشد دعم مالي واسع للتنمية من أجل الحفاظ على المكاسب السياسية الحالية كان نقص الخبز والوقود والدواء إلى جانب إرتفاع كبير في الأسعار، قد أطلق شرارة الإحتجاجات التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في إبريل لكن الحكومة الإنتقالة ستحتاج دعم الولايات المتحدة للتصدي للقضايا الديون وجذب الإستثمار وتستعد الحكومة لتدشين خطة إنقاذ إقتصادي مدتها تسعة أشهر في أكتوبر تهدف إلى كبح التضخم الكبير مع ضمان إستمرار إمدادات السلع الأساسية وقال حمدوك " السودان الجديد الذي يتبنى الحكم الراشد والديمقراطية لايشكل تهديد لأي بلد في العالم وكان مسؤول أمريكي كبير قد قال إن واشنطن ستختبر إلتزام الحكومة السودانية الإنتقالية الجديدة بحقوق الإنسان وحرية التعبير وتسهيل العمليات الإنسانية قبل موافقتها على رفع إسم البلاد من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1993م خلال عهد الرئيس السابق بيل كلينتون مما فصل البلاد عن الأسواق المالية وخنق إقتصادها وذلك بسبب مزاعم بدعم حكومة البشير الإرهابية خاصة هجمات في كينيا وتنزانيا وفي 2017م رفعت واشنطن حظراً تجارياً فرضته على السودان طوال 20 عاماً وكانت تجري المناقشات لرفع إسمه من القائمة الأمريكية عندما تدخل الجيش في 11/ إبريل / 2019م لعزل البشير وعلقت إدارة الرئيس دونالد ترامب المحادثات بشأن تطبيع العلاقات مع السودان وطالبت أن يسلم الجيش السلطة لحكومة مدنية ، وقال دبلوماسي أوروبي رفيع المستوى أن الحكومة الأمريكية تعتبر أنه يتعين أن تتحمل الحكومة الجديدة مسؤليات الحكومة السابقة ، وأضاف الدبلوماسي لا أعتقد أن الأمريكيين مستعدون حتى الآن لا يزالون يعتقدون أنه يتعين على السودان اليوم أن يدفع ثمن جرائم السودان في عهد الحكومة السابقة فيما يتعلق بالقضايا القانونية المتعقلة بالهجمات الإرهابية في نيروبي أو دار السلام وقال دبلوماسي الذي طلب عدم الكشف عن إسمه الوضع صعب للغاية على السودانين لذلك فالمهم التوصل إلى صيغة لتسوية الأمر([7] )

السودان بلد غني بإستثمار ثراوته الطبيعية فهو قادر على جذب الإستثمارات العربية والأجنبية بمختلف أنواعها وتنوع مصادرها لذلك أعلن رئيس الوزراء دعبدالله حمدوك أن بلاده ستعتمد في المستقبل على كوادرها الوطنية ومواردها الذاتية وإصلاحاتها الإقتصادية وذلك دون الإعتماد على وصفات صندوق النقد الدولي التي تكون أحياناً مؤلمة للدول النامية تعويم قيمة العملة الوطنية ورفع الدعم عن السلع الأساسية ولكن يبدو أن تحقيق ذلك دونه صعوبات عدة أهمها:

([6]) إسماعيل زاير،غوتيريش يساند السودان ويدعو إلى رفعه من قائمة الإرهاب وحشد الدعم المالي له ، جريدة الصباح ، العراق /بغداد ، 2019م ، العدد (4261)

([7])إسماعيل زاير ، مرجع سابق ، لعدد (4261)

1- إستعادة ثقة السودانين بقادتهم وقدرتهم على إدارة إقتصادهم للتدهور وتصويب مسيرته نحو بر الأمان مع توفير الإستقرار المالي والنقدي وتحقيق التنمية المستدامة والعيش الكريم لهم
2- إستعادة ثقة المجتمع الدولي بقدرة السودان ( حكومة وشعباً ) على توفير التوافق المالية والإقتصادية والإجتماعية بشكل يساهم في جذب المساعدات والإستثمارات الخارجية لتمويل تنفيذ سلسلة مشاريع في الزراعة والصناعة والتجارة والنفط والمعادن بما فيها الذهب وما يحتويه البحر الأحمر من ثروات.

لقد دفع السودان ثمناً غالياً للعزلة السياسية والإقتصادية طيلة 30 سنة نتيجة المقاطعة التي قادتها الولايات المتحدة ، وفي سبتمبر201م وضعت واشنطن الخرطوم على قائمة الإرهاب في عهد الرئيس السابق عمر البشير الذي إحتفظ بالسلطة طيلة 30 سنة وإذا كان النفط هو السبب الرئيس للحصار الإقتصادي فقد خسر السودان نتيجة تأخير إستغلاله لأكثر من 15 سنة نحو 100 مليار دولار وجاء إنفصال الجنوب يناير20011م وأنفصلت معه عائدات النفط تزيد على 7مليارات دولار سنوياً وبدلاً من أن يرفع الحصار الإقتصادي بعد الإنفصال شهد البلاد تأجيجاً للصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق فضلاً عن دافور وكل ذلك أدى إلى هروب الإستثمار وتراجع دخل الفرد وإرتفاع نسبة الفقر وتدهور القطاعات الإقتصادية وبرزت مقابل ذلك تجارة السوق السوداء ولاسيما بالعملة الصعبة ما ساهم في تدهور قيمة الجنيه وإرتفاع الأسعار ونسب التضخم في ظل تعود معظم أسبابه إلى فقدان السيولة الناتج عن إنعدام الثقة في السياسة المالية حق ثقة السودانيين بالقطاع المصرفي تراجعت كثيراً إلى حد التخزين الجزء من الكتلة النقدية لدى الشركات والأفراد لذلك من أولى المهمات الحكومة إستعادة هذه الثقة وتقديم الحوافز لأصحاب الأموال كي يساهموا في حملة دولار الكرامة دعماً لإقتصاد البلاد التي بحاجة ماسة إلى 10 مليارات دولار خلال السنتين المقبلتين منها 8مليارات لدعم الموازنة ومليارات لدعم إحتياطي المركزي للحد من تدهور سعر صرف الجنيه السوداني إضافة إلى إستعادة ثقة السودانين التي تنطلق مع بداية فترة الحكم الإنتقالي لثلاث سنوات تنتهي في أغسطس 2022م بدأت حكومة حمدوك بإتصالات خارجية لإستعادة ثقة المجتمع الدولي لتحرير السودان من العقوبات الأمريكية ورفعه من قائمة الإرهاب وكذلك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإعفائه من نصف ديونه التي تراكمت بسبب غرامات التأخير حتى بلغت 56 مليار دولار في حين أصل الدين أقل من 20 مليار دولار لاشك أن الموقع الإستراتجي والجيوسياسي للسودان يجذب دول العالم بما فيها الولايات المتحدة ودول أوروبا وروسيا والصين إضافة إلى الدول العربية لإستثمار في مختلف قطاعته الإقتصادية، مع الإشارة أن حجم الإستثمارات العربية تقدر بنحو30 مليار دولار منها 6 مليارات أن يتضاعف إلى 22مليار دولار عام 2021م مع مساهمتها في إستثمارات مشاريع البحر الأحمر([8] )

وأضاف رئيس الوزراء السودان عبدالله حمدوك" أنه أجرى محادثات مفيدة مع المسؤوليين الأمريكيين أثناء وجوده بالأمم المتحدة وعبر عن أمله في أن تتوصل الخرطوم قريباً جداً إلى إتفاق لرفع البلاد من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب وقال حمدوك للصحفيين عقب فعالية لحشد الدعم لبلاده" أتاح لنا المجيئ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة هائلة للقاء قادة كثيرين بالإدارة الأمريكية وأضاف" أجرينا نقاشاً مفيداً للغاية بشأن قضية الإدراج كدولة راعية للإرهاب، وقال حمدوك للعربي إن السودان يدرك وجود تحديات كبيرة يواجهها لكننا واثقوان من أننا سنتمكن من تخطيها بتصميم الأمة السودانية وكما تحدثت خلال مداخلتي في الإجتماع رفيع المستوى وإقتبست مقولة زعيم جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا" إن كل شيئ يبقى في حكم المستحيل إلى أن يتم تحقيقه " وعبر حمدوك خلال المؤتمر الصحفي قصير عقده في نيورك على هامش لقاءات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إمتنان بلاده للدعم الذي لقيه من عدد من دول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى رأسها دول الإتحاد الأفريقي التي عقدت إجتماعات بالإشتراك مع الأمم المتحدة ، وبما يخص سياسة بلاده الخارجية وبالتحديد تصريحات إعلامية سابقة لوزيرة الخارجية السودان أسماء محمد عبدالله عن إمكانية الإعتراف بإسرائيل وإقامة

([8]) عدنان كريمة ، إقتصاد السودان وعامل الثقة ، لبنان / بيروت ، صحيفة الإتحاد ، الأحد 1/ سبتمبر/2019م

علاقات دبلوماسية معها وعن مدى إلتزام حكومته بهذا المواقف قال" ستركز سياسة السودان الخارجية وبشكل رئيسي على مصالح السودان الحيوية دون أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وتلتزم بسيادة السودان ومواقفنا من أي قضية خارجية تعتمد على مصالحنا أولاً وثانياً وثالثاً ، وعن التوتر بين بلاده وبين مصر وأثيوبيا فيما يخص سد النهضة قال" إن بلاده تقع جغرافياً بين بلدين صديقين معرباً عن أمله أن يفوز صوت العقل والأمل كما عبر عن ثقته تبخطي العقبات عند الحديث عن الأمور التقنية المتعلقة بالسد مع مراعاة مصالح كل الدول المعنية وأكد أن قضية المياه هي قضية حيوية ومهمة جداً لبلاده وجميع دول المنطقة وعبر حمدوك عن أمله بلقاء عدد أكبر من المسؤوليين كما أكد على ضرورة أن تستمع الولايات المتحدة للأصوات المطالبة بحذف إسم السودان من تلك القائمة بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش" الذي أكد على ضرورة مد يد العون للسودان ومساعدته في المسار الديمقراطي الذي يسلكه ، وأشار غوتيرش كذلك إلى أن السودان دولة ذات أهمية كبرى لإستقرار وتطور منطقتها نظراً لموقعها المركزي في القارة الأفريقية ولذلك فإن نجاح التحول الحالي مهم للشعب السوداني والمنطقة بأسرها ، وأكد الأمين العام للأمم المتحدة على أن من واجب المجتمع الدولي عمل بكل ما بوسعه لدعم نجاح التجربة الديمقراطية في السودان ، ودعا غوتيريس إلى رفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع كافة العقوبات الإقتصادية بالإضافة إلى تعبئة الدعم المالي لدعم التنمية والحفاظ على التقدم السياسي الذي تم إحرازه إلى الآن، وقال غوتيريس" نحن ندخل مرحلة جديدة من الشراكة وهذا يتضمن دارفور بعد عقود من الدعم الإنساني وجهود التنمية وحفظ السلام وكخطوة أولى نظمت الأمم المتحدة لقاء في الخرطوم لتطوير أولويات دعمنا للفترة الإنتقالية[9] كشف وزير المالية د/ إبراهيم البدوي في حديثه مع قناة الحرة " أن هناك عشرين مشروع تهدف إلى تحسين معيشة المواطنين مضيفاً أن هذه المشاريع ستتم معالجتها بشراكة مع المنظمات الدولية والمحلية بخصوص الإستجابة للتطلعات الشعب السوداني نتوقع من المسؤول السوداني أن يظهر أثر المشروعات الآنية في الأشهر الثلاثة القادمة ويمس بشكل مباشر حياة المواطنين منها موضوع وسائل النقل والموصلات وتوفير السلع الضرورية والمياه والأمن الغذائي على أن تشهد الستة الأشهر القادمة تحولاً كبيراً جداً على مستوى فك الضائقة المالية ومعالجة المشاكل البنوية المتعلقة بتقديم الخدمات سواء الموصلات وإصلاح مؤسسات الدولة[10]

كثرة الهجرة من الريف إلى المدن أو خارج الوطن كان سببه الأزمة الأقتصادية الذي لم تعالج من جذورها حتى الآن وكثرة الأزمات الداخلية والخارجية التي تعصف بالوطن ولم تعالج حتى الآن بالرغم من إمتلاك السودان ثروات هائلة ولكن لم يستطيع الوطن إستغلال موراده الطبيعية والمعدنية والبشرية كذلك الأطماع الداخلية والخارجية الأطماع الداخلية من داخل والوطن وهو النخب السياسية التي تسعى للسلطة والثراء بعيداً عن هموم الوطن والمواطن كذلك الأطماع الخارجية التي تضع أجندات للسيطرة على الوطن وثراوته إما خلق أزمات أو حروب ودمر الوطن تدميراً منهجياً من قبل أطماع النخب السياسية وبيع القضية والدخول في تحالفات لتحقيق مصالحهم ولكن عندما قامت الإحتجاجات قامت بسبب البحث عن العدالة والحرية والسلام وتحقيق وطن شامل يشمل الجميع من غير لون سياسي أو جهوي كذلك الإعتماد على السواعد السودانية يغنينا من الإعتماد على المساعدات الخارجية .

**النقاش**

بعد سقوط النظام السابق وتكوين الحكومة الإنتقالية التي وضعت البرنامج الإسعافي الإقتصادي وأعطت الأولوية لتعزيز السلام الدائم ونشر الديمقراطية في أنحاء البلاد ، كما تعمل الحكومة الإنتقالية على رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب عبر الآليات ألا وهي سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى إحترام حرية التعبير وحقوق الإنسان ، فقامت الحكومة الإنتقالية بإبرام الإتفاقيات الدولية مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والتي تشمل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وإحترام المعاهدات الدولية التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين أما المشروعات

(9) إبتسام عازم ، رؤية حمدوك لرفع العقوبات على السودان ، أمريكا / نيورك ، العربي 2019/9/28م ، www.alaraby.com

(10) نورمان باتيز، مقابلة مع وزير المالية د/ إبراهيم البدوي ، قناة الحرة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،15/ 2019/10م ، https://www.alhurra.com

والبرامج وهي عشرين مشروع ألا وهو تطوير البنى التحتية إقتصادياً وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل وسائل النقل والموصلات والسلع الضرورية (الأمن الغذائي ) والمياه والتي تعتبر جزء من الأمن القومي وتحقيق رغبة الشعب السوداني في الرفاهية والعيش الكريم وكذلك إصلاح المؤسسات وخاصة مؤسسات الدولة

**أولاً النتائج**

**توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة**

1- لقد إستطاع الشعب السوداني فرض رؤيته ووجوده على العالم ورغبته نحو التغيير من خلال إقامة المظاهرات والمسيرات السلمية
2- غياب العدالة وفشل الحكومات المتعاقبة في معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى كثرة الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً أدت إلى نجاح الثورة السودانية
3- لقد إستطاعت الحكومة الإنتقالية وضع آليات لرفع العقوبات الدولية على السودان وهي سيادة القانون والحوكمة الرشيدة إضافة إلى بسط الديمقراطية في أنحاء البلاد والعمل على إحلال السلام الدائم مع إحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير
4- الحكومة الإنتقالية إستطاعت تحقيق رؤيتها لرفع العقوبات الدولية على السودان عبر العمل على وضع الآليات والبرامج وكذلك المشروعات

**ثانياً التوصيات**

1- يجب على الشعب السوداني توحيد كلمته وجبهته الداخلية للحفاظ على ثورته
2- على الحكومة الإنتقالية بسط العدالة ومعالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من الجذور فذلك يساعد على حل الأزمات الطاحنة داخلياً وخارجياً
3- على الحكومة الإنتقالية وضع الآليات لرفع العقوبات على السودان لتشمل سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى بسط الديمقراطية في أنحاء البلاد والعمل على إحلال السلام الدائم مع إحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير
4- يجب على الحكومة الإنتقالية وضع البرامج والمشروعات التي تساعد على رفع العقوبات الدولية على السودان من خلال تطوير البنى التحتية إقتصادياً وتوفير الخدمات الأساسية مثل وسيلة النقل والموصلات والغذاء بإعتباره جزء من الأمن الغذائي والمياه بإعتبارها جزء من الأمن القومي وكذلك إصلاح المؤسسات خاصة مؤسسات الدولة

**المراجع والمصادر**


1- مروة عثمان محمد ، رسالة ماجستير غير منشورة في الدرسات الإستراتجية العقوبات الإقتصادية كآدة للسياسية الخارجية الأمريكية، السودان / الخرطوم ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية العلوم والدرسات الإستراتجية ، يوليو 2007م

2- د: عبد الحسين شعبان القرار وفتيل الحرب 202 ، 3:7 مساءاً www.mokarabet.com

3- علاء الدين راشد الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل نصوص صكوك العالمية لمكافحة الإرهاب دار النهضة العربية 2005

4- إسماعيل زاير،غوتيريش يساند السودان ويدعو إلى رفعه من قائمة الإرهاب وحشد الدعم المالي له ، جريدة الصباح ، العراق /بغداد ، 2019م

5- عدنان كريمة ، إقتصاد السودان وعامل الثقة ، لبنان / بيروت ، صحيفة الإتحاد ، الأحد 1/ سبتمبر/2019م

6- إبتسام عازم ، رؤية حمدوك لرفع العقوبات على السودان ، أمريكا / نيورك ، العربي 2019/9/28م ، www.alaraby.com

7- د ياسر أبوحسن أبو الضغوطات الدولية وأثرها على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية للسودان الخرطوم 2003م

8- علاء الدين راشد الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد أحداث سبتمبر تحليل صكوك العالمية لمكافحة الإرهاب

9- ألان بلانتي ترجمة نورالدين خندودي في السياسة بين مبادئ الدبلوماسية شركة دار الأمة للطباعة والترجمة

10-مقابلة مع وزير المالية د/ إبراهيم البدوي قناة الحرة

11-جوزيف ماى ناى الابن –ترجمة أحمد أمين عامل المنازعات الدولية –مقدمة النظرية والتاريخ –الجمعية المعربة لنشر المعرفة والثقافة العالمية – 1997 –

12-هيثم مناع مفاهيم ونماذج العقوبات الإقتصادية على بعض دول العالم نت

13- سعاد بنت الإسلام العقوبات في القانون الدولي ستارتايمز نت